



Response Of The Banking Cycle To Economic Fluctuations In Egypt For The Period (2004 - 2020)

Prof.dr Ghassan Tareq Dhahir^{1*} and Mr.Ibrahim Ahmed Abed ²

^{1,2} University of Al-Muthanna: College of Administration and Economics

ABSTRACT

The researchers aim to analyze the response of the banking cycle to economic fluctuations in Egypt and the ways of banking hedging. The research problem was formulated to answer the question: Do economic fluctuations affect the banking cycle, and what are the reactions of commercial banks toward those fluctuations? Commercial banks suffer from excessive sensitivity to fluctuations. Economic fluctuations were analyzed based on the indicators of the banking cycle utilizing the logarithmic function to produce significant results after analyzing the stability of the time series. Hence, the results indicated a direct relationship between GDP and internal debt with total credit. At the same time, inflation was associated with a negative relationship with credit. The tests of models for the Arab Republic of Egypt proved the effect of independent variables on the dependent variables and, thus, the effect of fluctuations on the banking cycle. The most important of which is seeking to formulate an early warning model or a system for predicting financial and economic crises, to be applied to ensure stability, based on macroeconomic indicators to use them as warning indicators about the possibility of a country falling into a financial crisis resulting from external or internal causes and the non-expansion in granting credit during periods of crisis to avoid the risk of non-payment and the losses that result from it.

Keywords: Keywords : (the banking cycle, economic fluctuations, the banking sector, the logarithmic function, the Corona pandemic crisis)

Received:20/6/2022

Accepted:1/9/2022

Published:30/9/2022

*Corresponding Author: dr.ghassan79@mu.edu.iq

استجابة الدورة المصرفية للتقلبات الاقتصادية في مصر للمدة (2004 – 2020)

أ.د. غسان طارق ظاهر²
جامعة المنيا: كلية الادارة والاقتصاد

الباحث : إبراهيم أحمد عبد¹
جامعة المنيا: كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل استجابة الدورة المصرفية للتقلبات الاقتصادية في مصر وسبل التحوط المصرفي ، لذا صيغ مشكلة البحث للإجابة على التساؤل هل تؤثر التقلبات الاقتصادية على الدورة المصرفية وماهي ردود فعل المصارف التجارية اتجاه تلك التقلبات؟ فالمصارف التجارية تعاني من حساسية مفرطة اتجاه التقلبات، وتم تحليل مؤشرات التقلبات الاقتصادية على مؤشرات الدورة المصرفية باستخدام الدالة اللوغاريتمية لأنها اعطت افضل نتائج ، بعد تحليل استقراره السلاسل الزمنية ، لذا دلت النتائج على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والدين الداخلي مع اجمالي الائتمان، فيما ارتبط التضخم بعلاقة سلبية مع الائتمان، واثبتت نتائج اختبارات النماذج الخاصة بجمهورية مصر العربية الى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة وبالتالي تأثير التقلبات على الدورة المصرفية ، كما ادى اصدار قوانين الاصلاح المصرفي الى رفع اداء القطاع المصرفي وبالتالي التوسع بالدورة المصرفية ، واقترح الباحث مجموعة من التوصيات اهمها السعي لصياغة نموذج للإنذار المبكر او نظام تنبؤ بالازمات المالية والاقتصادية، يكون موضع التطبيق لضمان الاستقرار، يعتمد على مؤشرات الاقتصاد الكلي لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية حول احتمال وقوع البلد في ازمة مالية ناتجة عن اسباب خارجية ام داخلية وعدم التوسع في منح الائتمان خلال فترات الازمات تقادياً لمخاطر عدم السداد والخسائر التي تنتج عن ذلك .

الكلمات المفتاحية : (الدورة المصرفية ، التقلبات الاقتصادية ، القطاع المصرفي ، الدالة اللوغاريتمية ، ازمة جائحة كورونا)

المقدمة

الكثيرة، وهو ما يعرف باستجابة الدورة المصرفية للتقلبات الاقتصادية، وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث بالأسئلة التالية والتي ستكون مداراً لتلك الجدلية :

- 1- ما مدى حساسية القطاع المصرفي المصري تجاه التقلبات الاقتصادية ؟
 - 2- ما هي الاجراءات الاحترازية التي يلجأ اليها القطاع المصرفي المصري في ظل تقلبات الدورة الاقتصادية ؟
 - 3- ما مدى انعكاس واقع الانشطة المصرفية على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال المدة قيد البحث ؟
- ثالثاً - فرضية البحث :

للقطاع المصرفي المصري مرونة كافية للاستجابة للتقلبات الاقتصادية الشديدة بمختلف انواعها وعلى الرغم من القيود الرقابية الكثيرة التي يفرضها البنك المركزي، والتي تحد من مرونة الاداء للقطاع المصرفي الا انه يقدم طيف واسع من الخدمات وبأشكالها كافة مما يعكس على الرفاهية المجتمعية والاقتصادية.

رابعاً - اهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- 1- تحليل ماهية التقلبات الاقتصادية واثرها على الدورات المصرفية اطار مفاهيمي .
- 2- تحليل واقع الاقتصاد المصري في ظل التقلبات الاقتصادية .
- 3- تحليل الدورة المصرفية للقطاع المصرفي المصري في ظل التشريعات والاجراءات الرقابية.
- 4- بناء نموذج قياسي كمي للانحدار الذاتي المتعدد .

خامساً - الحدود الزمانية :

يشمل البحث سلسلة زمنية امتدت من عام (2004 - 2020) لمؤشرات التقلبات الاقتصادية ومؤشرات الدورة المصرفية .

سادساً - الحدود المكانية للبحث :

- القطاع المصرفي المصري.

المطلب الاول : مفهوم التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية (الإطار النظري)

يمثل القطاع المصرفي احد ادوات الحقن، وهو مصدراً مهماً لتحفيز النمو الاقتصادي، لما تتمتع به المصارف التجارية من خاصية تمويل المشروعات وتوظيف الاموال، فالصيرفة التجارية حديثاً تتمتع بتقديم طيف واسع من الخدمات، الا ان العمل المصرفي لا يستمر على وتيرة واحدة نتيجة الازمات بمختلف انواعها فضلاً عن الحساسية المفرطة للمصارف التجارية اتجاه الازمات، مما يجعلها تتكيف بين الحين والآخر لمواجهة تلك الازمات، وهو ما يطلق عليه بالدورة المصرفية، اي تغيير سياستها الداخلية وطرق منح الائتمان بمزيد من التحوط لتلافي الخسائر الناجمة، لذا لجأت اغلب المصارف الى نظام الانذار المبكر لتحليل الازمات وانعكاسها.

عانى القطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية من ازمات عدة سياسية وامنية واقتصادية، لاسيما ازمة يونيو 2011، وعلى الرغم من ذلك استطاع القطاع المصرفي من الاستجابة لتلك الازمات والتوسع في منح الائتمان وقبول الاموال ضمن الحد المسموح، وعليه فان الدراسة الحالية هي تحليل استقرائي لواقع استجابة القطاع المصرفي (دورة الائتمان) للتقلبات الاقتصادية خلال المدة (2004-2020) .

منهجية البحث

اولاً - أهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في اثر التقلبات الاقتصادية وكيفية استجابة القطاع المصرفي في جمهورية مصر، وتقديم مقترحات لمن هم في مركز القرار واعطاء رؤية مستقبلية لإجراءات التحوط فضلاً عن ان الدراسة ستغني حقل المعرفة العلمية بمعارف جديدة تتيح الأبحاث العلميّة وللباحثين فرصة لرفع مستوى العلمي والبحثي .

ثانياً - مشكلة البحث :

يمتاز الاقتصاد المصري بعدم الاستقرار، لذا فان التقلبات الاقتصادية صفة ملازمة له نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة اعداد السكان بشكل هائل، فضلاً عن محدودية الموارد، وفي ظل ذلك سعى القطاع المصرفي المصري لرفع كفاءة الخدمات المنوحة للجمهور والاستجابة للتقلبات

الانتاجي وسوق العمل، وكذلك وضع ميزان المدفوعات، اذ تعد تلك المؤشرات الاساس في تقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية، ففي البلدان المتقدمة تلجأ الإدارة الاقتصادية الى تحفيز النمو وضبط معدلات التضخم لتحقيق الاستقرار من خلال ضبط حركة سعر الصرف، فيما نجد ان معظم البلدان النامية هدفها ينحصر في تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال إدارة سعر الصرف.

3- تقلبات السوق والبورصة : يوظف

المستثمرون في معظم البلدان مدخراتهم في الاستثمار في الاصول المالية ومنها السندات الحكومية (الدين القومي) لضمان استرجاع الاموال، من ناحية المقرض وكتعويض عن العجز المالي من وجهة نظر الحكومة، أو ربما للمضاربة المالية بين المستثمرين والمساهمين، وحيثما يتضمن الاستثمار في الاصول المالية مخاطر كثيرة، منها انهيار اسواق الأسهم والسندات. والتي بدورها تنقل عدوى ذلك التوتر الى الاسواق المحلية على شكل ازمة اقتصادية، تنعكس على استقرار العملة المحلية وانخفاض قيمتها وسعر صرفها، والشواهد كثيرة فقد أفلست شركات ومصارف كبرى بسبب المضاربة (Solnik,2000:176).

4- تقلبات سعر الفائدة : تنتج تقلبات اسعار

الفائدة من الاختلالات التي تحدث بين معدلات العائد المتوقع الحصول عليه وبين معدلات العائد الفعلي وذلك بسبب التغيرات السوقية خلال المدة الاستثمارية، كما إن تقلبات معدلات الفوائد المصرفية، تمثل أحد مظاهر التقلبات الاقتصادية التي تقضي إلى اختلال عميق في توازن قوى السوق الاقتصادية، وكما انفتح البلد على العالم الخارجي مع فوارق اسعار الفائدة ادى ذلك الى انتقال رؤوس الاموال من والى البلد مما يتسبب في اختلال ميزان المدفوعات وبالتالي الازمة. (Mondher,2005:209).

5- تقلبات المستوى العام للأسعار: تعد النقود

اللاعب الاساس والمحرك للفعاليات الاقتصادية، ولا ينحصر تأثيرها في كمية العملة المصدرة، وانما بسرعة دورانها، وبالتالي فان تقلبات قيمة النقود وانعكاس ذلك

اولاً - مفهوم التقلبات الاقتصادية : يتقلب

النشاط الاقتصادي بين الحين والآخر ولا يسير وفق وتيرة واحدة داخل اطار الدولة نفسها، وهذا ناتج من اسباب عدة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية، فضلا عن المؤثرات الخارجية فمصطلح التقلبات الاقتصادية، يشير الى عدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، وما يرتبط به من انعكاسات بما في ذلك الآثار السلبية والإيجابية، فقد تكون تلك التقلبات ذات طابع وقتي أو يغلب عليها الطابع الدوري المستمر، اذ تختلف التقلبات الاقتصادية على مر السنوات فمنها ما يكون تأثيرها طويلاً ومنها ما يكون قصيراً، وعند الحديث عن التقلبات ذات الطبيعة الوقتية فإنها سرعان ما تزول بزوال الأسباب التي أدت إليها (Sant & Paul, 1997:3). وعرفت التقلبات الاقتصادية على أنها التذبذبات المتكررة، والغير متنبأ بها وتحمل صفة عدم الانتظام في النشاط الاقتصادي، مما تؤدي الى تذبذبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي عادةً، مثل الانتاج، الدخل، العمالة والأسعار... الخ، وفي بعض الاحيان تؤثر على المتغيرات في نفس الاتجاه وبنفس الوقت ولكن بمعدلات مختلفة (داوود، 2016: 267).

ثانياً - مظاهر التقلبات الاقتصادية :

1- المديونية الخارجية : تعد المديونية

الخارجية من اهم مسببات التقلبات الاقتصادية، فقد عانت الدول اغلبها من مشكلة المديونية، لاسيما بعد حركة الاستقلال التي حصلت مطلع ستينيات القرن الماضي، الامر الذي استدعى زيادة الانفاق لإعادة الاعمار، وهو ما يطلق عليه بسياسة التمويل بالعجز، لتعويض نقص الادخارات المحلية، وتعد المديونية محط جدل فكري بين المدارس الكلاسيكية والتي نادى بتوازن الميزانية وبالتالي عدم تأييد الاقتراض على عكس المدرسة الكينزية التي نادى بفكرة التمويل بالعجز (الويزة، 2021: 8).

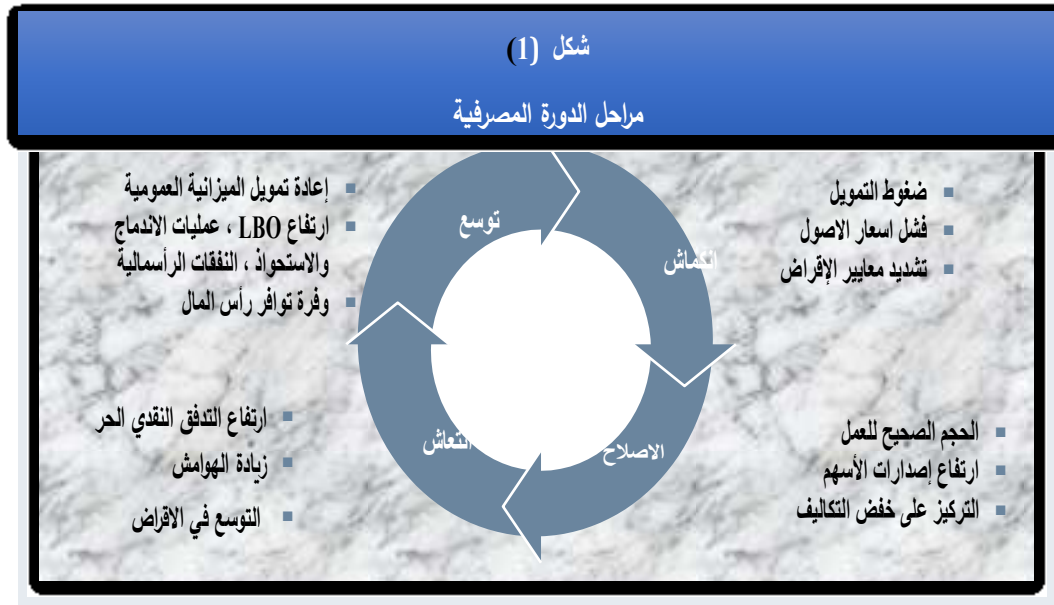
2- تقلبات اسعار الصرف : تؤثر تقلبات سعر

صرف العملة المحلية على مختلف المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، كمعدلات النمو والتضخم والبطالة ومرونة الجهاز

الاقتصادي (Rostom,2019:3).
 رابعاً - **مراحل الدورة المصرفية** : تتبع الدورة المصرفية بشكل عام من المراحل الاربعة للدورة الاقتصادية (التوسع والانكماش والاصلاح والانتعاش). اذ ترتبط فترة التوسع عموماً بمعايير الإقراض السهلة نسبياً ، وتوافر رأس المال ، وزيادة الإقراض ، ومقاييس الرافعة المالية المتزايدة. اما في الانكماش تبدأ الشركات للوفاء بالالتزامات المالية المتزايدة الناتجة بسبب تراجع النمو في فترات الركود ، اذ تكون معدلات التخلف عن السداد مرتفعة ومعدلات التعافي منخفضة ، (Yigitbaş,2016:3) لذلك ، فإن مخاوف المصارف متجذرة نابعة من التجارب التي مرت بها على عكس سلوك مخاطر الائتمان اللاحقة (أي القروض المتعثرة) ، والتي تزداد أثناء فترات الركود وتنخفض في الفترات الجيدة ، وتكمن المشكلة هنا في إدراك أن أخطاء سياسة الإقراض تحدث في اوقات الانتعاش نتيجة الافراط في القروض وتبسيط الاجراءات ؛ وبالتالي ، قد تكون هناك حاجة إلى استجابة احترازية من مسؤولي المصارف في تلك الأوقات Jesus & Gabriel, (2006:69). والشكل التالي يبين مراحل الدورة المصرفية.

على مستوى الأسعار له اثارا جمة قد تكون سلبية في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وقد تلجأ الحكومة الى تخفيض قيمة العملة لتحفيز الصادرات في ظل حسن تخصيص الموارد ومرونة الجهاز الانتاجي (شرط مارشال- لينر) (زكي ، 2010 :87).

ثالثاً - مفهوم الدورة المصرفية : لايزال أصل الدورة المصرفية (Banking Cycle) موضع تساؤل في الأدبيات اذ يعد فهم محددات الدورة المصرفية أولوية رئيسة للأدبيات الأكاديمية والسياسية ، فمفهوم الدورات (الدورة المصرفية) يشير إلى الأنماط المتكررة بمرور الوقت في معدل نمو الائتمان، اي أن نمو الائتمان يتسارع ويتباطأ في فترات منتظمة تتناوب بمرور الوقت ، وتعرف الدورة المصرفية بانها "دورة اقتصادية ناتجة عن تغيرت في مواقف المصارف تجاه مخاطر الإقراض ، فعندما يكون الوضع الاقتصادي جيداً والاقتصاد يمر بمرحلة من الانتعاش ، تكون المصارف أكثر تفاؤلاً بشأن قدرة المقترض على سداد القروض والقدرة على سداد الديون والفوائد. ما يدفعها إلى زيادة القروض ، لأنه سيؤدي إلى زيادة تحسن الوضع الاقتصادي العام ومستويات المعيشة. وتحدث العكس في فترة الركود



المصدر: THOMAS, McMAHON ,Where Are We in the Credit Cycle, 2018.

اولاً - القطاع المصرفي لجمهورية مصر
 (نبذة تاريخية) :

المطلب الثاني : تحليل العلاقة الجدلية بين
 التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية في
 جمهورية مصر

194 لسنة 2020 الذي ساهم في نجاح برنامج الإصلاح المصرفي وتحقيق النتائج المرجوة من سلامة النظام النقدي واستقرار الاسعار ومجابهة التضخم .

ثانياً - الاجراءات الاحترازية للقطاع المصرفي المصري في ظل الازمة العالمية 2008 :

بما ان الاقتصاد المصري منفتح على العالم الخارجي فهو عرضة للازمات الخارجية، فضلاً عن الازمات الداخلية، ومن الامثلة القريبة الازمة المالية العالمية عام 2008، التي أثرت بشكل سلبي على موارد النقد الأجنبي المتمثلة بالإيرادات السياحة وعائدات قناة السويس، فضلاً عن تحويلات المصريين العاملين من الخارج، وبالتالي ترتب على ذلك زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض الاحتياطي من النقدي الأجنبي، الا ان القطاع المصرفي استطاع تجاوز الازمة العالمية وتحجيم أثارها السلبية والخروج بأمان ، من خلال جملة من الاجراءات وهي:- (سليمان، 2014: 28-29).

1- استيفاء المصارف العاملة في مصر لنسبة كفاية رأس المال، ونسبة احتياطاتها لدى البنك المركزي ساهم في الحد من الازمة .

2- وضع قواعد بما لا يتجاوز 5% من إجمالي محفظة القروض في البنك لممارسة المصارف لأنشطة التمويل العقاري .

3- حظر المصارف التي تضع أكثر من 10% لدى اي بنك خارجي، وعدم سماح البنك المركزي لأي بنك بامتلاك أكثر من 10% من رأس المال المصدر، او أي نسبة اخرى تؤدي الى السيطرة الفعلية عليه، وهذا كان له الأثر الأكبر في الحد من أثار الازمة العالمية.

4- تخفيض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها، وخصخصة بعض المصارف، فضلاً عن ان ميزات المصارف المصرية تستند إلى

دعت الحكومة المصارف ابان مرحلة التأميم والدمج (1952-1966) الى تحويل المصارف العاملة في مصر الى شركات مساهمة للمصريين، وكذلك عام 1963 دمجت المصارف لغرض انشاء قطاع مصرفي لديه القدرة على دعم خطط التنمية الاقتصادية، بأجمالي عدد مصارف بلغ 10 مصارفا ما بين متخصصة وتجارية فضلاً عن البنك المركزي(شفيق، 2008: 32-32). وفي الفترة (1967-1973) شهدت تلك المرحلة زيادة الاندماج بين المصارف والتخصص في الأنشطة التي تخدمها، إذ أصبح هيكل القطاع المصرفي يتكون من ثمانية مصارف، منها ثلاثة متخصصة وأربعة تجارية، فضلاً عن بنك ناصر الاجتماعي والأداء المصرفي اما الفترة (1974-1982) فقد شهدت ارتفاع حدة المنافسة بين المصارف نتيجة الانفتاح الاقتصادي ، إذ تم السماح للقطاع العام والخاص في التعامل مع القطاع المصرفي حسب رغبتهم ، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي ، ولغرض تعزيز سلامة وقوة القطاع المصرفي المصري قام البنك المركزي المصري بالبدء في برنامج للإصلاح المصرفي عام 2004 وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 88 لسنة 2003 وقد نفذ هذا البرنامج على مرحلتين الأولى بين الاعوام (2004-2008) اذ استهدفت خلق سوق موحدة للصرف الأجنبي يتميز بالمصداقية والكفاءة ويعكس قوى العرض والطلب الحقيقيين، فضلاً عن وضع إطار جديد للسياسة النقدية يتسم بالشفافية ويتخذ من استقرار المستوى العام للأسعار هدفاً له في ظل تطبيق نظام الصرف المررن مع المحافظة على حرية تدفقات رؤوس الأموال، والقيام بإصلاح هيكل مالي شامل للقطاع المصرفي المصري لضمان وجود مؤسسات قوية تعمل بكفاءة في ظل رقابة فعالة، اما المرحلة الثانية فقد انحصرت بين الاعوام (2009-2012) (تقرير الاستقرار المالي، 2014: 21) .

والتي استثمرت النجاح الذي تحقق في المرحلة الأولى واستهدفت تعزيز الثقة في سوق الصرف والسياسة النقدية ورفع كفاءة أداء وسلامة القطاع المصرفي المصري وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر، وصولاً لعام 2020 فقد صدر قانون البنك المركزي رقم

(منح اعتمادات الاستيرادات)، والسلع الغذائية، والاستراتيجية فضلاً عن تمويل رأس المال العامل، وصرف رواتب العاملين بالشركات وذلك بتأحية الحدود الائتمانية .

4- وضع الخطط اللازمة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس، كذلك إصدار استثناءات لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، فضلاً عن تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر للعملاء من المؤسسات والأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة.

5- إلغاء الرسوم والعمولات على نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر.

6- إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري لمدة ثلاثة أشهر من العمولات كافة والمصروفات المرتبطة بها فضلاً عن استمرار عمل مراكز الاتصال لدى المصارف للرد على استفسارات العملاء.

رابعاً - الدورة المصرفية في جمهورية مصر :

على الرغم من الازمات العالمية والتغيرات السياسية والامنية التي عاشها الاقتصاد المصري، الا انه استطاع التكيف معها، وتسيير عجلة القطاع المصرفي من خلال الجهود المبذولة في تصحيح الأوضاع المالية لاسيما إعادة ترتيب أوضاع القطاع الحكومي، سواء عن طريق سياسات التسعير او عن طريق الخصخصة . ولغرض متابعة تطورات الائتمان والودائع فضلاً عن متغيرات الاقتصاد الكلي في جمهورية مصر نستعين ببيانات الجدول التالي :-

أساس قوي في ظل تطور نظم الرقابة .

5- الاندماج المحدود للقطاع المصرفي في المنظومة المالية العالمية وعدم الإفراط في الاستثمار في الأصول ذات المخاطر المرتفعة

ثالثاً - تحوط القطاع المصرفي المصري في مجابهة جائحة كورونا :

يمثل القطاع المصرفي المصري نحو 90 % من النظام المالي لجمهورية مصر، إذ يتمتع بملاءة مالية مرتفعة ووفرة السيولة، وهذا ما يجعله قادراً على مساندة الاقتصاد المحلي، في امتصاص العديد من الصدمات والازمات لاسيما في الأونة الأخيرة، مع الاستمرار في دوره الأساس (الوساطة المالية وتمويل النمو الاقتصادي)، وعليه قام البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من الاجراءات التي من شأنها تخفيف حدة الازمة وعلى النحو الاتي:- (عبيد،2020:11).

1- خفض البنك المركزي أسعار الفائدة الأساس بواقع 300 نقطة، وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي قطاعاته كافة حسب قرار لجنة السياسة النقدية.

2- خفض سعر الفائدة الخاصة كأحد اجراءات مبادرات البنك المركزي من(10%) الى (8%)، لدعم قطاع السياحة بمبلغ 50 مليار جنيه، والقطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي بمبلغ 100 مليار جنيه فضلاً عن مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بمبلغ 50 مليار جنيه .

3- السماح للبنوك التجارية بتمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية

جدول (1)
مؤشرات التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية في جمهورية مصر للمدة (2004-2020) مليار جنيه

مؤشرات الدورة المصرفية		مؤشرات التقلبات الاقتصادية			السنة
الودائع	الائتمان المحلي	التضخم %	الدين الداخلي	الناتج المحلي GDP	
0.461	0.422	11.1	0.434	485	2004
0.519	0.466	4.7	0.510	538	2005
0.568	0.509	7.2	0.593	617	2006
0.649	0.531	8.6	0.637	744	2007
0.747	0.570	20.8	0.666	895	2008
0.809	0.695	9.9	0.755	1042	2009
0.892	0.775	10.7	0.888	1206	2010
0.957	0.892	11.8	1,044	1371	2011
1,023	1,072	7.3	1,238	1674	2012
1,186	1,343	9.8	1,527	1860	2013
1,429	1,625	8.2	1,816	2130	2014
1,734	1,978	11.4	2,116	2443	2015
2,116	2,460	14.0	2,620	2709	2016
3,027	3,111	29.8	3,160	3470	2017
3,553	3,460	14.4	3,696	4437	2018
3,992	3,807	9.4	4,282	5322	2019
4,686	4,846	5.6	4,742	5855	2020

- المصدر: البنك الدولي ، <https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart> (data.albankaldawli.org)
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوية ، سنوات مختلفة.

الاستثمارات الحكومية والخاصة، لتحقيق الاستقرار النسبي في معاملات سعر الصرف الاجنبي، ليواصل ارتفاعه، اذ بلغ (5855) مليار جنيه عام 2020 ، ويعود ذلك الى انعكاس سياسات الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة. (التقرير السنوي، 2020: 59-61).

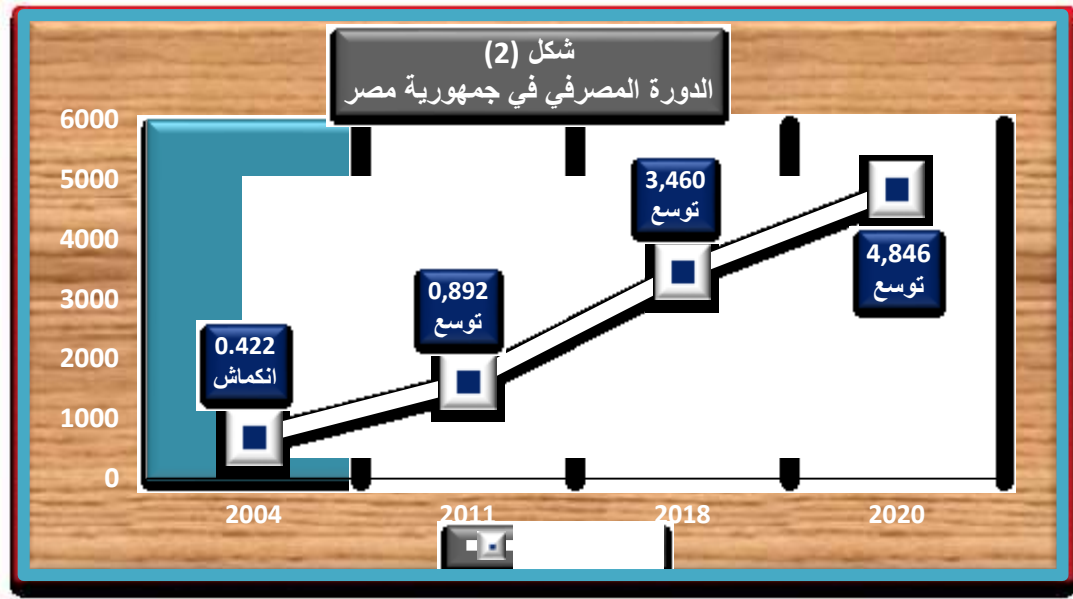
1. الناتج المحلي الاجمالي: من بيانات الجدول (1) يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية اتخذ مساراً تصاعدياً خلال المدة قيد البحث، اذ بلغ (485) مليار جنيه عام 2004 ، ليرتفع الى (1206) مليار جنيه، عام 2010، ويعزى ذلك الى استخدام سياسة نقدية ومالية استهدفت زيادة

نتيجة انتشار فيروس كورونا و للحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد المصري منذ انطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي (التقرير السنوي، 2020: 62).

4. **اجمالي الائتمان المصرفي** : بالنظر الى اجمالي الائتمان المحلي نرى ان قيم السلسلة الزمنية اتخذت اتجاهاً تصاعدياً خلال المدة قيد البحث، مما ادى الى التوسع بالدورة المصرفية ، إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (1)، الى ان اجمالي الائتمان بلغ (0.422) مليار جنيه عام 2004 ، ليرتفع الى (0.695) مليار جنيه عام 2009، نتيجة رفع منح الائتمان الى القطاع الحكومي بالدرجة الاولى، ورفع نسبة سقوف الائتمان للمصارف التجارية والتسهيلات المصرفية بصورة واضحة، لاسيما بعد حدوث عمليات الخصخصة والاندماج وتغيير هيكل الجهاز المصرفي والتوسع في عدد الفروع المصرفية التي وصلت الى (3502) فرعاً، اما عام 2020 بلغ حجم الائتمان (4,846) مليار جنيه ويعزى ذلك الى زيادة الائتمان الحكومي بنسبة (66,8%) وقطاع الاعمال الخاص بلغ (20,8%) اما القطاع العائلي فقد بلغ (9.2%)، ويأتي ذلك تزامناً مع قيام البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من الإجراءات الاحترازية لتخفيف التداعيات المالية الاقتصادية الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد وتمكين المصارف من استخدام بعض الدعامات المالية التي سبق تكوينها لمقابلة مخاطر تركيز المحافظ الائتمانية (التقرير السنوي، 2020: 30-31). وللمزيد من الايضاح للدورة المصرفية نستعين بالشكل (2) الاتي:-

2. **اجمالي الدين الداخلي**: بالنظر الى قيم البيانات الواردة في الجدول (1) يتضح ان اجمالي الدين الداخلي اتخذ أيضاً مساراً تصاعدياً، إذ بلغ (0.434) مليار جنيه عام 2004، ليرتفع الى (1044) مليار جنيه عام 2011، ثم واصلت الحكومة الاقتراض الداخلي لتحفيز النمو الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء البنى التحتية كأشياء القاهرة الجديدة، اما عام 2020 بلغ اجمالي الدين الداخلي نحو (4,742) مليار جنيه ، وذلك نتيجة ارتفاع حجم العجز في الموازنة الى (462,8) مليار جنيه الناتج عن توقف اغلب المشاريع والمنشآت بسبب ازمة فايروس كورونا.(التقرير السنوي، 2020: 15).

3. **معدل التضخم**: بالرجوع الى بيانات الجدول (1)، نلاحظ ان معدل التضخم اتخذ مساراً متذبذباً، إذ بلغ (11.1) عام 2004، ليرتفع الى (20.8) عام 2008، ليتراجع بعد ذلك الى (8.2) عام 20014، وفي عام 2017 ارتفع معدل التضخم الى (29.8) وهي اعلى نسبه له خلال المدة قيد البحث ، ويعود هذا إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار تحرير سعر صرف الجنيه المصري امام الشريك التجاري الدولار، لاسيما تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار الوقود في إطار إصلاح منظومة الدعم، وخلال العام 2020 تراجع معدل التضخم الى (5.6) كجزء من سياسة تحقيق الاستقرار المالي واحتواء الضغوط التضخمية، لجانب الطلب والأثار الثانوية لصدمات العرض، وهو ما جعل لجنة السياسة النقدية تعقد ثلاث اجتماعات متتالية خلال السنة لتتخذ قراراً بتخفيض أسعار الفائدة بإجمالي 350 نقطة بالتزامن مع التطورات والأوضاع العالمية



المصدر من اعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الجدول (1) .

مساهمة القطاع العائلي بنحو (77,5%) يليه القطاع الحكومي والخاص. (التقرير السنوي، 2020: 48-50).

المطلب الثالث : توصيف وتقدير العلاقة الدالية لمتغيرات جمهورية مصر

اولاً - توصيف متغيرات النموذج :

في هذه المرحلة تم توصيف متغيرات النموذج لمتغيرات البحث الخاصة في جمهورية مصر وحسب الآتي :-

جدول (2)

توصيف متغيرات النموذج

النوع	الرمز	المتغيرات	ت
مستقل	GDP	الناتج المحلي الاجمالي	1
مستقل	DE	الدين الداخلي	2
مستقل	INF	التضخم	3
تابع	CR	الائتمان	4
تابع	S	الودائع	5

- المصدر : من اعداد الباحث .

ثانياً - اختبار استقراره قيم السلاسل الزمنية

لتلافي الانحدار الزائف وحسب نتائج اختبار (Augmented Dicky fuller) ، لذا تم ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي (E-views10) ، لتتوصل الى النتائج التالية :

بعد توصيف متغيرات النموذج سنعمد الى تحليل استقراره قيم السلاسل الزمنية،

جدول (3)

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات البحث

Augmented Dickey-Fuller test statistic								
Variables	Estimated Value	Critical Val			Prop	Level	1St Difference	2St Difference
		%1	%5	%10				
S	- 4.171234	-4.057910	-3.119910	-2.701103	0.0082			***
CR	- 7.050911	-4.057910	-3.119910	-2.701103	0.0001			***
GDP	- 3.913678	-4.200056	-3.175352	-2.728985	0.0156			***
INF	-4.974663	-3.959148	-3.081002	-2.681330	0.0016	*		
DE	- 2.727264	-2.740613	-1.968430	-1.604392	0.0103			***

- المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-Views10).

- تمثل (*) مستقرة عند المستوى (** مستقرة عند الفرق الاول (***) مستقرة عند الفرق الثاني.

من نتائج الجدول (3) يتضح استقراريه قيم السلاسل الزمنية عند المستوى ، والفرق الاول والثاني، وعليه صلاحية ان تدخل القيم في الاختبار التالي.

ثالثاً - تحليل العلاقة الدالية بين متغيرات النموذج باستخدام الدالة اللوغاريتمية :

بعد مرحلة توصيف المتغيرات واختبار السكون، تم تقدير دالة انحدار الدالة اللوغاريتمية لأنها اعطت افضل معنوية للنموذج المقدر وحسب الاتي :

Regression Analysis: Log CR versus Log GDP; Log DE; Log INF

The regression equation is

$$\text{Log CR} = - 0.105 + 0.0110 \text{ Log GDP} + 0.987 \text{ Log DE} - 0.0075 \text{ Log INF}$$

$$(T=1.49) (P=0.160) \quad (T=27.71) (P=0.00) \quad (T=-0.25) (P=0.809)$$

$$R^2= 0.99 \quad \text{Adjusted R-squared}= 0.99 \quad F= 1379.63 \quad D.W= 1.5724$$

سوف ينخفض الائتمان بنسبة (0.007%) ، لذا تصدى البنك المركزي المصري الى تحفيز نشاط المصارف التجارية من خلال تخفيف الاجراءات الرقابية ورفع السقوف الائتمانية، فضلاً عن اللجوء الى الية اقراض السوق، لتشكيل قوة دافعة ومحفزة للنمو الاقتصادي، واتضح ذلك من خلال الاستقرار النقدي لا سيما في سعر صرف العملة المحلية، فضلاً عن تحقيق معدلات منخفضة من التضخم.

ب- الاختبارات الاحصائية :

1- اختبار t (t-Test): اظهرت نتائج الاختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فعند مقارنة قيمة t المحتسبة البالغة (27.71) مع قيمتها الجدولية وبدرجة حرية N-K-1 البالغة (1.78) وبمستوى معنويته

رابعاً - اختبارات النموذج :

أ- الاختبارات الاقتصادية :

يتضح من إشارات المعلمات المقدرة للنموذج ، تطابقها مع منطق النظرية الاقتصادية ، اذ تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي والدين الداخلي والمتغير التابع المتمثل بالائتمان، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع حجم الائتمان بنسبة (0.01%) ، وكذلك الامر بالنسبة لتأثير الدين الداخلي، اي عند زيادته بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الائتمان بنسبة (0.98%)، وفيما يتعلق بالتضخم، تطابقت النتائج مع منطق النظرية الاقتصادي اذ ارتبط كلا المتغيرين بعلاقة سالبة اي عند ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة

4- اختبار (F-Test) F: نلاحظ من مقارنة قيمة (F*) المحتسبة البالغة (1379.63) مع قيمتها (الجدولية) نجد أن (المحتسبة) أكبر من قيمتها (الجدولية). لذا نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم مما يعني معنوية العلاقة الدالية ككل.

5- اختبار دربين واتسون (DW) Durbin-Watson test بالرجوع الى قيمة الحدين الحرجين في جدول توزيع اختبار D.W وحسب عدد المشاهدات فأنهما بلغا

$$dl= 552 \quad du=1.663$$

وعند مقارنة القيمة المحتسبة البالغة (1.5724) نلاحظ بانها وقعت قيمته في منطقة عدم الحسم .

خامساً - تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة واجمالي الودائع :

بعد ادخال المتغيرات قيد البحث في البرنامج الاحصائي لبيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع اجمالي الودائع، تم التوصل الى النتائج الاتية :

(0.05) نجد بان القيمة المحتسبة تجاوزت القيمة الجدولية ($t^* > t$)، للمتغير المستقل الدين الداخلي، لذا نقبل الفرض البديل، ونرفض فرض العدم $H_0: b_i = 0$ اما اختبار t للمتغيرين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم فقد دلت على عدم معنوية العلاقة، وذلك لتفوق القيمة الجدولية على القيمة المحتسبة وعليه نقبل فرض العدم ونرفض البديل .

2- معامل التحديد (R^2) Coefficient of Determination (R) يتضح ان معامل التحديد قد فسر ما يقارب 99% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع تعود لتأثير المتغيرات المستقلة في النموذج و1% يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج.

3- اختبار معامل التحديد (\bar{R}^2) Adjusted Coefficient of Determination يبين هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للنموذج اذ بلغ 99%، وهذا الاختبار يشير إلى الحد الاعلى المسموح لبيان التغيرات الحاصلة في معامل التحديد .

Regression Analysis: Log S versus D.GDP; D.DE; INF

The regression equation is

$$\text{Log S} = - 0.559 + 0.000215 \text{ D.GDP} + 0.00148 \text{ D.DE} - 0.00137 \text{ INF}$$

$$(T=1.28)(P=0.225) \quad (T=6.03)(P=0.00) \quad (T=-0.21)(P=0.840)$$

$$R^2=0.96 \quad \text{Adjusted R-Squared}=0.95 \quad F= 104.05 \quad D.W= 1.1476$$

، وكذلك الامر بالنسبة لتأثير الدين الداخلي اي عند زيادته بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة اجمالي الودائع بنسبة (0.0014%)، فيما يتعلق بالعلاقة بين التضخم واجمالي الودائع فقد ارتبطا بعلاقة عكسية اي عند ارتفاع معدل التضخم بنسبة وحدة واحدة سوف تنخفض الودائع بنسبة (0.0013%) .

سادساً - اختبارات النموذج :

أ- الاختبارات الاقتصادية :

اشارت معلمات النموذج المقدر الى تطابقها من منطلق النظرية الاقتصادية، اذ ارتبطت بعلاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والدين الداخلي والمتغير التابع المتمثل بالودائع، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع حجم الودائع بنسبة (0.0002%)

ب- الاختبارات الاحصائية :

القائمين على السياستين النقدية والمالية وما عكسه من أثر ايجابي للاقتصاد.

3. استمرار عملية الاصلاح واخرها اقرار قانون البنك المركزي المصري 194 لسنة 2020.

4. ارتبط كل من الناتج المحلي الاجمالي والدين الداخلي بعلاقة طردية مع الائتمان وهو مطابق للنظرية الاقتصادية ، فيما ارتبط التضخم بعلاقة سلبية مع الائتمان .

5. كذلك هناك ارتباط للناتج المحلي الاجمالي والدين الداخلي بعلاقة طردية مع الودائع وعلاقة عكسية مع التضخم .

ثانياً - التوصيات :

1- لابد من تحقيق قدر كاف من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني لغرض تشجيع الاستثمارات ، ولأسيما القيام بتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية واستقطابها نحو الداخل لغرض تطوير الإمكانيات المالية سواء في السوق المالية أو الجهاز المصرفي .

2- تطوير آليات جديدة لمنح القروض من خلال استعمال وسائل وتقنية تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي وذلك بهدف زيادة قابلية المصارف على استقطاب الودائع ومنح الائتمان والعمل على اتباع نظام للتأمين على الودائع لغرض زيادة ثقة المودعين في القطاع المصرفي .

3- العمل على زيادة الكثافة المصرفية للقطاع المصرفي المصري وذلك لتغطية عدد اكبر من الخدمات للجمهور .

4- السعي لصياغة نموذج الانذار المبكر او نظام تنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية ويكون موضع التطبيق لضمان الاستقرار وهذا النموذج يعتمد على مؤشرات الاقتصاد الكلي لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية حول احتمال وقوع البلد في أزمة مالية ناتجة عن اسباب خارجية ام داخلية .

5- اتخاذ الحيطة وعدم التوسع بالائتمان عند حدوث التقلبات الاقتصادية التي تتسبب بأزمات سواءً اكانت امنية او سياسية او مالية تجنباً من مخاطر عدم السداد والاعتماد على الاستثمار الامن وتنويع المحافظ للقطاع المصرفي المصري .

1- اختبار t (t-Test): من خلال مقارنة قيمة t المحتسبة مع (t) الجدولية للمتغيرات المستقلة بمستوى معنوية (0.05) اظهرت العلاقة المعنوية للعلاقة بين الدين الداخلي واجمالي الودائع، اذ تجاوزت القيمة المحتسبة البالغة (6.03) القيمة الجدولية (1.78) ، لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، اما معنوية العلاقة بين التضخم واجمالي الناتج فقد دلت النتائج بانها غير معنوية، اذ كانت القيمة الجدولية اكبر من القيمة المحتسبة نقبل فرض العدم ونرفض الفرضية البديلة.

2- معامل التحديد (R^2) ، اشارت النتائج الى القوة التفسيرية العالية اذ فسر ما يقارب 95% من التغيرات الخاصة في المتغير التابع و5% تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج.

3- اختبار معامل التحديد (\bar{R}^2) بلغت القوة التنبؤية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع نحو (96%).

4- اختبار F (F-Test): عند مقارنة قيمة (F^*) المحتسبة مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.01 نجد أن قيمتها المحتسبة البالغة (104.05) اكبر من القيمة الجدولية . لذا نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم مما يدل على معنوية العلاقة الدالية ككل.

5- اختبار دربن واتسون (DW) عند مقارنة قيمة الاختبار البالغ (1.1476) مع القيمتين الحرجتين يتضح بان القيمة المحتسبة وقعت في منطقة عدم الحسم بوجود ارتباط ذاتي من عدمه.

اولاً - الاستنتاجات :

1. خلال مدة البحث لوحظ ان الدورة المصرفية في جمهورية مصر اتخذت مساراً توسعياً منذ عام 2005 ولغاية 2020 على الرغم من الازمات السياسية والعالمية التي مرت بها .

2. كذلك الناتج المحلي الاجمالي اتخذ مساراً بالارتفاع نتيجة الاصلاحات التي يقوم بها

المصادر

أولاً - المصادر العربية :

- 1- زكي ، رمزي ، (2010) ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة .
- 2- داوود، حسام علي ، (2016)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن.
- 3- عبيد ، رامي يوسف ، (2020)، تقرير حول جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي في الحد من تداعيات فيروس كورونا على مقومات الاستقرار المالي ،صندوق النقد العربي.
- 4- سليمان، ياسمين عمرو، (2014)، ادارة البحوث والتوعية المعهد المصرفي المصري، دور البنك المركزي المصري في تطوير القطاع المصرفي ومواجهة الازمات .

5- الويزة ، صغير ، (2021)، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات ادارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل - مجموعة سوذ ستي جنرال نموذجاً، مجلة النور للدراسات الاقتصادية .

6- شفيق ، احمد عبد المنعم ، محمد، (2009)، مدخل في ادارة المصارف، كلية التجارة ، مركز التعليم المفتوح جامعة نبها .

ثانياً - التقارير الاقتصادية :

1- جمهورية مصر ، البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي ، سنوات مختلفة (2014-2019).

2- جمهورية مصر ، البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة (2004-2020) .

3- البنك الدولي ، data.bankaldawli.org
(<https://data.bankaldawli.org/country/iraq?view=chart>)

ثالثاً - المصادر الاجنبية :

1. Solnik , Bruno . (2000),INTERNATIONAL INVESTMENT ,4th Ed , Addison -Wesley Longman , Inc.
2. Sant-Paul, G. (1997). "Business Cycles and Long-Run Growth" Oxford Review of Economic Policy, Vol.13, No.
3. BELLALAH, Mondher. , (2005), Gestion des risques de taux d'intérêt et de change. De Boeck Supérieur.

4. Aghabarari, L., & Rostom, A. M. T. (2019). Credit Cycles in Countries in the MENA Region-Do They Exist? Do They Matter?. Do They Matter.
5. Yiğitbaş, Ş. B. (2016). The Credit Cycle and the Business Cycle in the Economy of Turkey. Chinese Business Review, 15(3), 123-131.
6. Jesus, S., & Gabriel, J. (2006). Credit cycles, credit risk, and prudential regulation.